الأمم المتحدة S/2012/889*

مجلس الأمن

Distr.: General
28 November 2012
Arabic
Original: English

تقرير بعثة مجلس الأمن الموفدة إلى تيمور – ليشتي، من ٣ إلى ٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢

أولا – مقدمة

١ – أبلغ رئيس مجلس الأمن الأمين العام، في رسالته المؤرخة ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢ (S/2012/793)، بأن المجلس قرر إيفاد بعثة إلى تيمور – ليشتي في الفترة من ١ إلى ٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢[(١)]. وكان تكوين البعثة على النحو التالي:

السفير باسو سانغكو، الممثل الدائم (جنوب أفريقيا)، رئيس البعثة

السفير أغشين مهدييف، الممثل الدائم (أذربيجان)

السفير مانجيف سينغ بوري، نائب الممثل الدائم (الهند)

السفير رازا باشير تارار، نائب الممثل الدائم (باكستان)

السفير جواو ماريا كابرال، نائب الممثل الدائم (البرتغال)

السفير كودجو مينان، الممثل الدائم (توغو).

٢ – والغرض الأساسي لبعثة مجلس الأمن، على النحو المبين في الاختصاصات التي وافق عليها جميع أعضاء مجلس الأمن، هو إعادة تأكيد التزام المجلس بتعزيز الاستقرار في البلد على المدى الطويل؛ والإشادة بشعب تيمور – ليشتي لتمكّنه من إجراء انتخابات رئاسية وبرلمانية ناجحة؛ وتشجيع الحكومة والبرلمان والأحزاب السياسية والشعب في تيمور – ليشتي على مواصلة العمل معاً والبدء في حوار شامل للجميع من أجل تعزيز مواصلة توطيد السلام

* أعيد إصدارها لأسباب فنية في ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢.

(١) تمت الزيارة التي قامت بها بعثة مجلس الأمن إلى تيمور – ليشتي فعليا من ٣ إلى ٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢.

241212 241212 12-61374 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

والديمقراطية وسيادة القانون وإصلاح القطاع الأمني والتنمية الاجتماعية والاقتصادية المستدامة والمصالحة الوطنية في البلد، بما في ذلك تعزيز دور المرأة في هذا الصدد؛ والإعراب عن دعم المجلس لقيادة تيمور - ليشتي مرحلة التطورالمقبلة وتوليها مقاليد أمورها. وتود البعثة أيضاً الإعراب عن دعم المجلس التام للدور الذي تضطلع به بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور - ليشتي وفريق الأمم المتحدة القطري في تيمور - ليشتي، وتقييم التقدم المحرز في عملية التخفيض التدريجي لعمليات البعثة. وتلقت بعثة مجلس الأمن أيضاً توجيهاً بإجراء مناقشات مع الحكومة بشأن تصورها لعلاقة عمل تعاونية مبتكرة مع الأمم المتحدة، والتأكيد على التزام المجتمع الدولي الطويل الأجل بتحقيق السلام والتنمية بشكل مستدام في تيمور - ليشتي، وعلى دعم الشركاء الثنائيين والدوليين المتواصل لتلك الجهود التيمورية حسب الاقتضاء. وترد اختصاصات البعثة وبرنامج عملها في مرفق هذا التقرير.

٣ - وكانت هذه هي الزيارة الثانية التي يوفدها مجلس الأمن إلى تيمور - ليشتي منذ إنشاء بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور - ليشتي في ٢٥ آب/أغسطس ٢٠٠٦. وقد سبق للمجلس أن أوفد زيارة في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧ في أعقاب إجراء أول انتخابات رئاسية وبرلمانية منذ استعادة الاستقلال.

٤ - وغادرت بعثة مجلس الأمن نيويورك في ١ تشرين الثاني/نوفمبر، ثم عادت في ٧ تشرين الثاني/نوفمبر. والتقت البعثة، أثناء الزيارة تاور ماتان رواك رئيس تيمور - ليشتي، وكاي رالا زانانا غوسماو رئيس الوزراء، وفنسينتي دا سيلفا غوتيريس رئيس البرلمان الوطني، وكلاوديو زيمينيس رئيس محكمة الاستئناف (الأجهزة السيادية الأربعة)؛ ووزير الشؤون الخارجية والتعاون، وغيرهم من كبار المسؤولين الحكوميين؛ ووزير العدل والمدعي العام ومحامي الدفاع العام ومفوض مكافحة الفساد ونائب أمين حقوق الإنسان والعدالة؛ وأعضاء من البرلمان؛ والقائد العام للشرطة الوطنية لتيمور - ليشتي؛ وقائد قوات الدفاع التيمورية بالنيابة؛ وقادة الأحزاب السياسية (ومن بينهم الأمين العام للجبهة الثورية لتيمور الشرقية المستقلة)؛ وأسقف أبرشية ديلي؛ وممثلي المجتمع المدني؛ والجماعات النسائية. واجتمعت بعثة مجلس الأمن أيضاً مع كبار مسؤولي بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور - ليشتي، ومنهم فين ريسكي - نيلسن، الممثل الخاص بالنيابة للأمين العام في تيمور - ليشتي، وشايجيرو موشيدا، نائب الممثل الخاص لدعم قطاع الأمن وسيادة القانون؛ ولويس كاريلهو مفوض الشرطة، والعقيد مارتن درانسفيلد رئيس فريق الاتصال العسكري التابع للأمم المتحدة، وأعضاء فريق الأمم المتحدة القطري، إضافة إلى قائد القوة الأمنية الدولية، وأعضاء السلك الدبلوماسي. وبالإضافة إلى ذلك، قامت البعثة بزيارة لمركز تدريب الشرطة في ديلي للاستماع إلى إحاطات إعلامية قدمها مدير المركز وقادة الشرطة الوطنية لتيمور - ليشتي

وشرطة بعثة الأمم المتحدة، وكذلك بزيارة إلى بلدة سام في مقاطعة مانوفاهي لحضور اجتماعات مع رئيس جمهورية تيمور – ليشتي في مبنى مديرية المقاطعة ومع قادة الشرطة الوطنية وشرطة بعثة الأمم المتحدة في مقاطعة مانوفاهي في مركز شرطة مدينةبلدة سام.

ثانياً – زيارة مجلس الأمن إلى تيمور – ليشتي

ألف – المعلومات الأساسية والسياق

٥ – أوضحت بعثة مجلس الأمن، عند شرح الغرض من زيارتها إلى السلطات التيمورية وغيرها من الجهات المعنية، أنها استرشدت بالمعايير والأهداف الواردة في قرار مجلس الأمن ٢٠٣٧ (٢٠١٢)، والاختصاصات التي اعتمدها المجلس بأكمله. وأشارت البعثة إلى أنها أخذت في الحسبان أيضاً التقييمات والتوصيات الواردة في تقرير الأمين العام الصادر في ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢ (S/2012/765)، الذي يناقشه مجلس الأمن في ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر، وأن البعثة ستقدم أيضاً تقريراً إلى المجلس في اليوم نفسه. وسيتخذ المجلس قراراً في وقت لاحق، استناداً إلى التقرير المقدم، بشأن انتهاء ولاية بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور – ليشتي.

٦ – وعند الإشارة إلى القرار ٢٠٣٧ (٢٠١٢)، ذكّرت بعثة مجلس الأمن بأن المجلس قد قرر تمديد ولاية البعثة حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢، وأقرّ خطة التخفيض التدريجي لأفراد البعثة ”وفقاً لرغبات حكومة تيمور – ليشتي، والظروف القائمة في الميدان وبعد إكمال العملية الانتخابية لعام ٢٠١٢ بنجاح“، وذلك على النحو الذي أوصى به الأمين العام، وعلى النحو المبين في الخطة الانتقالية المشتركة بين الحكومة وبعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور – ليشتي المؤرخة ١٩ أيلول/سبتمبر ٢٠١١. وأكدت بعثة مجلس الأمن لجميع المحاورين أن المجلس قد شدد على أهمية أن يمتلك قادة تيمور – ليشتي وشعبها زمام الاستراتيجية المتوسطة الأجل في عملية تتبع التقدم المحرز في البلد، وتقييم مستوى وشكل الدعم الذي تقدمه الأمم المتحدة والتعاون مع الحكومة. وشددت بعثة مجلس الأمن على أن هذا المبدأ المتعلق بتملك الجهات الوطنية زمام الأمور والسيادة الوطنية سيكون أساس مناقشاتها طوال الزيارة.

٧ – وفي هذا الإطار، أشارت بعثة مجلس الأمن كذلك إلى أن المجلس قد طلب، في قراره ٢٠٣٧ (٢٠١٢)، إلى الأمين العام أن يقدم تقريراً يتضمن توصيات تتعلق بإتمام بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور – ليشتي لمهمتها وبنقل المسؤوليات من أجل تمكين الحكومة وبعثة الأمم المتحدة من الانتهاء من الاستعدادات لانسحاب البعثة، وشجع الحكومة على اتخاذ قرار

في الوقت المناسب بشأن طبيعة دور الأمم المتحدة وأنشطتها ونطاقها في مرحلة ما بعد انسحاب البعثة، وذلك بالتنسيق مع بعثة الأمم المتحدة وفريق الأمم المتحدة القطري وسائر الجهات المعنية. وأوضحت بعثة مجلس الأمن أنها قد أخذت في الاعتبار توصية الأمين العام الواردة في تقريره المؤرخ ١٥ تشرين الأول/أكتوبر، بأن تواصل بعثة الأمم المتحدة المضي في التخفيض التدريجي لقوامها إلى أن تكتمل ولايتها في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢، طبقاً للآراء التي أعربت عنها الحكومة في الرسالة الموجهة إلى الأمين العام من رئيس الوزراء المؤرخة ٢٠ أيلول/سبتمبر (S/2012/736)، وعلى النحو المتوخى في الخطة الانتقالية المشتركة. وأشارت إلى أن رئيس الوزراء ذكر، في تلك الرسالة، أن تيمور – ليشتي لم تعد تحتاج إلى دعم من الأمم المتحدة من خلال وجود بعثة تابعة لها، سواء كانت بعثة لحفظ السلام أم بعثة سياسية، فيما بعد نهاية عام ٢٠١٢، وبالتالي، فلا حاجة إلى استمرار مجلس الأمن في النظر في شؤون تيمور – ليشتي؛ وأن الأمم المتحدة ستظل شريكاً هاماً في المرحلة الجديدة من تنمية الأمة؛ وأن تيمور – ليشتي تود، بناءً على ما أحرزته من تقدم، وتماشياً مع مبادئ الاتفاق الجديد لمجموعة الدول السبع الهشة الموسعة أن تقيم مع الأمم المتحدة ''علاقة عمل تعاونية مبتكرة''؛ وأن أحد أمثلة هذا النهج يمكن أن يتمثل في تعيين مبعوث خاص للأمين العام لمدة سنتين يركز على تعزيز المؤسسات والتنمية، وهو ما يمكن أن يوفر صلة مباشرة بين تيمور – ليشتي ومساعي الأمين العام الحميدة. وبالإضافة إلى ذلك، وضعت بعثة مجلس الأمن في حسبانها أن رئيس الوزراء قد أشار إلى أن الحكومة شكّلت فريقاً عاملاً لبدء المناقشات مع الأمم المتحدة بشأن الأمور المحددة في الخطة الانتقالية المشتركة لما بعد عام ٢٠١٢ (وأن مصفوفة التخطيط الوطني ستُستخدم لتقييم هذه الأنشطة)، وأن الأمين العام طلب إلى ممثله الخاص بالنيابة أن يكفل تعاون فريق الإدارة العليا لبعثة الأمم المتحدة في تيمور – ليشتي وشركاء فريق الأمم المتحدة القطري على أكمل وجه مع الفريق العامل، لتيسير عمل الفريق. وأشارت بعثة مجلس الأمن أيضاً إلى أن الأمين العام قد أشاد بالتقدم المتواصل المحرز في العملية الانتقالية المشتركة وباستدامة الشراكة الوثيقة القائمة بين النظراء في جانبي تيمور – ليشتي وبعثة الأمم المتحدة، وأهاب بجميع الجهات المعنية أن تواصل كلها العمل معاً وأن تكثف جهودها من أجل تيسير التنفيذ الفعّال للأنشطة المتبقية من الخطة الانتقالية المشتركة.

٨ – ونظرا لأن تقرير الأمين العام المؤرخ ١٥ تشرين الأول/أكتوبر يعرض تقييماً واسعاً عن التقدم المحرز في المجالات ذات الأولوية المعهودة لبعثة الأمم المتحدة وعن التحديات المتبقية في هذا الصدد، وأن الرسالة الموجهة من حكومة تيمور – ليشتي المؤرخة ٢٠ أيلول/سبتمبر تشير إلى موقفها بشأن مشاركة الأمم المتحدة بعد اكتمال مهمة بعثة الأمم المتحدة، فقد

قررت بعثة مجلس الأمن التركيز على الحصول على تعليقات من السلطات التيمورية وغيرها من الجهات المعنية بشأن ثلاث مسائل. أولاً، سعت بعثة مجلس الأمن، من أجل كفالة اتخاذ مجلس الأمن لقرار مسؤول ومستنير بشأن المرحلة الانتقالية، إلى معرفة رأي كل محاور تيموري بشأن ما إذا كان يفضل مواصلة تخفيض قوام بعثة الأمم المتحدة وإغلاقها بحلول نهاية كانون الأول/ديسمبر، مع مراعاة حالة تنفيذ أنشطة الخطة الانتقالية المشتركة والتقدم المحرز والتحديات المتبقية التي يواجهها البلد والقدرات المتاحة والترتيبات اللازمة للتصدي لتلك التحديات. وثانياً، طلبت بعثة مجلس الأمن من حكومة تيمور - ليشتي تقديم المزيد من التفاصيل عن رؤيتها المتعلقة بإقامة علاقة عمل مبتكرة للتعاون مع الأمم المتحدة تركز على تعزيز المؤسسات والتنمية في مرحلة ما بعد عام ٢٠١٢، وعن النتائج التي يخلص إليها فريقها العامل بشأن الأنشطة التي يتعين على الأمم المتحدة الاضطلاع بها في فترة ما بعد عام ٢٠١٢؛ وسعت بعثة مجلس الأمن أيضاً إلى معرفة وجهات النظرالأخرى لمتحاورين تيموريين بشأن الشكل المنشود لمشاركة الأمم المتحدة في المستقبل. وأثارت بعثة مجلس الأمن مع الحكومة، مع الإقرار بالمبدأ الأساسي لتملك الجهات الوطنية زمام الأمور فيما يتعلق بدور الأمم المتحدة بعد اكتمال مهمة البعثة، مسألة ما إذا كانت هناك أية مسائل متبقية تستلزم مساعدة الأمم المتحدة، مثل القضايا التي يُقدّر عددها بـ ٦١ والتي لن ينجزها فريق التحقيق في الجرائم الجسيمة التابع لبعثة الأمم المتحدة بحلول نهاية كانون الأول/ديسمبر. وثالثاً، شجعت بعثة مجلس الأمن السلطات والشعب في تيمور - ليشتي على مواصلة عملية توطيد الإنجازات والإصلاحات والبناء عليها.

باء - توصية بإكمال تصفية بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور - ليشتي

٩ - خلال المناقشات التي جرت مع الحكومة والمسؤولين الحكوميين وسائر الأطراف المعنية التيمورية بشأن تصفية بعثة الأمم المتحدة وإغلاقها في نهاية كانون الأول/ديسمبر، أثنت بعثة مجلس الأمن على التقدم المحرز في البلد خلال العقد المنصرم منذ استعادة الاستقلال، ولا سيما منذ بداية عمل بعثة الأمم المتحدة في آب/أغسطس ٢٠٠٦ في أعقاب الأزمة. ولاحظت بعثة مجلس الأمن، أنه وفقا لما أشار إليه المسؤولون في كل من بعثة الأمم المتحدة في تيمور - ليشتي وفريق الأمم المتحدة القطري (وفي تقرير الأمين العام)، فقد أُحرز تقدم ملموس في مجالات متعددة، فضلا عن تحقيق عدد من الإنجازات البارزة هذا العام، مما يدل على مواصلة تعزيز الاتجاه نحو تحقيق السلام المستدام والحكم الديمقراطي وسيادة القانون والتنمية الاجتماعية الاقتصادية خلال الفترة الانتقالية. ومن بين الأمثلة البليغة على أوجه التقدم الكبيرة التي تم تحقيقها، أشارت البعثة إلى عودة نحو ١٥٠ ٠٠٠ من المشردين

داخلياً وإغلاق مخيمات؛ والحفاظ على حالة أمنية هادئة مستقرة منذ الاعتداءات التي استهدفت الرئيس ورئيس الوزراء عام ٢٠٠٨؛ واستمرار انخفاض معدل الجرائم المبلغ عنها بعد تولي الشرطة الوطنية لتيمور - ليشتي المسؤولية عن جميع عمليات حفظ الأمن في آذار/مارس ٢٠١١؛ والدور القيادي لتيمور - ليشتي بوصفها مشاركة في رئاسة الحوار الدولي بشأن بناء السلام وبناء الدولة، ومجموعة الدول الهشة السبع الموسعة، لتعزيز فعالية المعونة وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية؛ وتعزيز قدرات مؤسسات الدولة (في قطاعات منها الأمن والعدالة والحوكمة)؛ وإجراء ثلاث جولات من الانتخابات الرئاسية والبرلمانية عام ٢٠١٢ في أجواء سلمية وبمشاركة كبيرة من الناخبين، أدت إلى تشكيل حكومة جديدة وافتتاح برلمان جديد تشغل فيه النساء نسبة ٣٨ في المائة من المقاعد (أعلى نسبة في منطقة آسيا والمحيط الهادئ) والمشاركة النشطة من جانب المعارضة؛ والتصديق على تحقق إعادة التشكيل الكامل للشرطة الوطنية لتيمور - ليشتي في ٣١ تشرين الأول/أكتوبر، باعتبارها قادرة على القيام بجميع مهام الشرطة.

١٠ - وإضافة إلى التقدم الواضح على أرض الواقع، أشارت البعثة إلى أنها متفائلة جدا بالنضج السياسي الذي أبدته تيمور - ليشتي والنهج التطلعي الذي اتبعته، بمشاركتها الفعالة على الساحتين الدولية والإقليمية للمساهمة في الأنشطة المتعددة الأطراف، على النحو الذي يتجلى في الدور البارز الذي اضطلعت به الحكومة مؤخرا في محافل الجمعية العامة التي ركزت على مجموعة الدول الهشة السبع الموسعة، ومبادرتي بناء السلام والتعليم أولا، وكذلك في اجتماعات جماعة البلدان الناطقة باللغة البرتغالية. وأشارت بعثة مجلس الأمن أيضا إلى أن تطلع تيمور - ليشتي للانضمام إلى رابطة أمم جنوب شرق آسيا يبرهن على التزامها بمواصلة تعزيز اندماجها الإقليمي وعلاقاتها الودية مع جميع جيرانها، وهي نقطة شدد عليها كل من رئيس الوزراء ووزير الشؤون الخارجية والتعاون، ضمن أمور أخرى.

١١ - وفي الوقت نفسه، أقرت بعثة مجلس الأمن أثناء المناقشات بأن بعض التحديات لا تزال قائمة في جميع القطاعات. وفي هذا الصدد، ذكرت البعثة أن مجلس الأمن أشار في قراره ٢٠٣٧ (٢٠١٢) إلى أن تيمور - ليشتي قد أحرزت تقدما في العديد من جوانب تنميتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وفي تنمية الموارد البشرية وبناء المؤسسات، ولكن البلد ''ما زال يواجه الكثير من المصاعب ويلزمه مساعدة مستمرة من جانب الجهات الشريكة الثنائية والمتعددة الأطراف من أجل تحقيق كامل إمكاناته في مجال النمو المنصف والمستدام والشامل للجميع''. ونظرا لتحقق المزيد من التقدم خلال السنة الماضية المنقضية منذ صدور هذا القرار، فقد التمست بعثة مجلس الأمن تعليقات من المتحاورين بشأن ما إذا كانوا يتوقعون أي مشاكل في تنفيذ عملية تصفية بعثة الأمم المتحدة وإغلاقها.

ومع التسليم بأن تيمور – ليشتي دولة نشأت قبل ١٠ سنوات فقط، أكدت بعثة مجلس الأمن على أنها ستضطر حتما، شأنها في ذلك شأن غيرها من البلدان الخارجة من النزاع، إلى مواصلة مواجهة تحديات طويلة الأجل لا توجد لها ''حلول سريعة'' وستستلزم بذل جهود متواصلة خلال الأشهر والسنوات القادمة.

توافق الموقف بين السلطات التيمورية وسائر الجهات المعنية

١٢ - اندهشت بعثة مجلس الأمن من توافق الآراء السائد بين المتحاورين التيموريين باختلاف انتماءاتهم على أنه ينبغي المضي في إغلاق بعثة الأمم المتحدة في نهاية ولايتها الحالية في كانون الأول/ديسمبر، حيث أشار العديد منهم إلى التقدم الهائل الذي أحرزه البلد في شراكة مع الأمم المتحدة، وإلى طبيعة ونطاق التحديات المتبقية التي يتعين التصدي لها بدعم من فريق الأمم المتحدة القطري والشركاء الثنائيين والمتعددي الأطراف. واتخذ المحاورون من الحكومة ومؤسسات الدولة موقفا موحدا من خلال التأكيد من جديد على الموقف الذي أعرب عنه رئيس الوزراء في رسالته المؤرخة ٢٠ أيلول/سبتمبر الموجهة إلى الأمين العام، وهو أن تيمور – ليشتي لن تعود بحاجة، بعد إغلاق بعثة الأمم المتحدة، إلى دعم الأمم المتحدة من خلال وجود بعثة لحفظ السلام أو بعثة سياسية، ولذا فليس ثمة حاجة إلى مواصلة إدراجها في جدول أعمال مجلس الأمن. وأشارت بالمثل جهات معنية أخرى، من بينها أحزاب سياسية خارج الحكومة (مثل الجبهة الثورية لتيمور الشرقية المستقلة) والمجتمع المدني والجماعات النسائية، إلى أنه ينبغي مواصلة تصفية بعثة الأمم المتحدة وأنه لا حاجة إليها في هذه المرحلة من تنمية البلد.

١٣ - وأحاطت بعثة مجلس الأمن علما كذلك بأن المحاورين التيموريين أثاروا بشكل دائم ثلاث نقاط فيما يتعلق بتوافق الآراء بشأن تصفية بعثة الأمم المتحدة وإغلاقها:

(أ) أولاً، أشار، بشكل قاطع، جميع المحاورين تقريبا إلى أن الدعم المقدم من بعثات الأمم المتحدة المتتالية والفريق القطري والشركاء الثنائيين والمتعددي الأطراف والشراكة مع هذه الجهات قد ساعدا (مع بعض الانتكاسات) في تيسير التقدم المحرز في البلد عبر مختلف القطاعات والحفاظ على الاستقرار العام منذ الأحداث المدمرة التي وقعت عام ١٩٩٩. وشدد عدد من هؤلاء المتحاورين أيضا على أنه جرى تعزيز العلاقة والشراكة التعاونيتين مع الأمم المتحدة بدرجة كبيرة من خلال الطرائق المختلفة المحددة في إطار العملية الانتقالية التي تتم بقيادة مشتركة بينهما، والتي تستند إلى أولويات الحكومة التيمورية في توجيه المضي قدما (مثل إنشاء اللجنة الرفيعة المستوى المعنية بالمرحلة الانتقالية التي استضافها الرئيس والأفرقة العاملة التقنية التابعة لها؛ وإعادة توجيه الدعم الذي تقدمه شرطة بعثة الأمم المتحدة

ليركز على بناء القدرات، على النحو المبين في خطة التطوير المشتركة للشرطة المبرمة في شباط/فبراير ٢٠١١ بين الشرطة الوطنية لتيمور - ليشتي وشرطة بعثة الأمم المتحدة؛ والخطة الانتقالية المشتركة بين الحكومة وبعثة الأمم المتحدة في أيلول/سبتمبر ٢٠١١)؛

(ب) ثانيا، شدد جميع المحاورين على أنه، وإن كان وجود بعثة الأمم المتحدة في تيمور - ليشتي لم يعد لازما من أجل حفظ السلام، فمن الضروري، نظرا للمهام المتبقية والتحديات القائمة في مختلف القطاعات، أن يستمر فريق الأمم المتحدة القطري والشركاء الثنائيون والمتعددو الأطراف في تقديم الدعم، في إطار ترتيبات تقودها السلطات التيمورية وتأخذ بعين الاعتبار الخبرة والدراية والمهارات اللغوية اللازمة للتصدي لها. وأكد عدد من المحاورين على أنهم، نظرا لبعض المهام الملحة في القطاعات والرغبة في التعجيل بتحقيق نتائج ملموسة من شأنها أن تؤثر على الحياة اليومية للسكان، فإنهم يرون أن من الأفضل والأكثر فعالية التماس المساعدة من فريق الأمم المتحدة القطري والشركاء الثنائيين والمتعددي الأطراف الذين بإمكانهم توفير خبراء يتمتعون بما يلزم من مهارات ومعارف متخصصة وإلمام بالظروف السائدة في الميدان. وإضافة إلى ذلك، ذكروا أن الخبراء الناطقين باللغة البرتغالية غالبا ما يعجلون بوتيرة تقديم هذه المساعدة إلى الأطراف المعنية التيمورية، بما في ذلك توفير التدريب والرصد اللازمين؛

(ج) ثالثا، شدد معظم المحاورين، ومن بينهم رئيس الوزراء، على أنهم يرون، بعد مرور أكثر من ١٣ عاما من عمل بعثات الأمم المتحدة في البلد وفي ضوء التقدم الذي أحرزته خلال هذه الفترة، أن الوقت قد حان لكي تكسر تيمور - ليشتي ''حلقة الاعتماد على الغير'' وتعتمد على نفسها في المضي قدما إلى الأمام وفي الاضطلاع بالدور القيادي في مواجهة التحديات المتبقية وتحديد الجهات التي تقدم المساعدة لها. وأوضحوا أن تيمور - ليشتي لم تعد ''بلداً مستفيداً'' ضعيفا متأثرا بالنزاع، بل بلد حقق العديد من أهداف بناء السلام، وتركز الآن على عملية بناء الدولة وتعزيز المؤسسات والتنمية. وأوضحوا أيضا أن تيمور- ليشتي تركز الآن أيضا على ''رد الجميل'' إلى البلدان الأخرى في العالم في تعزيز السلام والتنمية، بوسائل منها مشاركتها في المبادرات الثنائية والمتعددة الأطراف وقيادتها لها (باعتبارها مشاركة في رئاسة مجموعة الدول الهشة السبع الموسعة مثلا)، وبإتاحة أفراد شرطتها وأفرادها العسكريين للعمل في بعثات الأمم المتحدة في المناطق المتأثرة بالنزاعات، وتقديم نموذج يجسد ''الدروس المستفادة'' تحتذيه البلدان الخارجة من ظروف تاريخية مماثلة كي يتسنى لها الاستفادة من تبادل خبراتها.

التحديات المتبقية والمساعدة المطلوبة في مرحلة ما بعد بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور – ليشتي

١٤ - وفقا للمذكور أعلاه، أصر المحاورون التيموريون المختصون بقطاعات معينة على الإشارة، عند مناقشة مسألة الإنهاء التدريجي لبعثة الأمم المتحدة، إلى وجود بعض المهام والتحديات المتبقية، على نحو أدهش بعثة مجلس الأمن من مدى تماثل الآراء عبر مختلف القطاعات. ومن اللافت للنظر أيضا أن المحاورين يرون أن هذه التحديات، وإن كانت كبيرة في بعض القطاعات، فإنها ليست مستعصية على الحل - إذا توافرت المساعدة الموجهة المناسبة - وأنه يتعين النظر إليها في سياق الظروف القاسية التي كانت سائدة في وقت استعادة البلد لاستقلاله قبل عقد من الزمان (بهياكل أساسية ومرافق مدمرة تقريبا). وعند التطرق إلى تلك الظروف الصعبة، أشار المحاورون بفخر إلى أوجه التقدم والإنجازات التي حققها مع ذلك القادة التيموريون والشعب التيموري، في المضي قدما في بناء السلام وبناء الدولة خلال هذه الفترة الانتقالية القصيرة نسبيا حتى الآن. وفي الواقع، تتفق البعثة مع جميع المحاورين في أنها ترى أن ما أنجزه قادة وشعب تيمور - ليشتي، لا سيما عند النظر من هذا المنظور التاريخي، ما هو إلا إعلاء لوحدة الهدف الشاملة والتصميم بشكل مميز وواضح على تلبية الاحتياجات الوطنية الأساسية، فضلا عن قدرة غير عادية على الصمود.

١٥ - وبعثة مجلس الأمن، عند إبدائها لهذه الملاحظات، كانت ترى أن مناقشاتها الزاخرة بالمعلومات مع المحاورين التيموريين لا يمكن النظر إليها على أنها تشكل بأي حال من الأحوال تقييما شاملا للتحديات المتبقية في كل قطاع (ولا سيما في ضوء مدة الزيارة ومحدودية السفر خارج ديلي). وعلاوة على ذلك، يناقش الفريق العامل الحكومي حاليا أنواع برامج الأنشطة التي سيضطلع بها الفريق القطري التابع للأمم المتحدة في مرحلة ما بعد عام ٢٠١٢، ويستعرض المصفوفة المقدمة من الفريق للمشاريع المحتمل تنفيذها خلال الفترة ٢٠١٣-٢٠١٤ في إطار البرنامج الحكومي للسنوات الخمس، والخطة الانتقالية المشتركة، والأهداف الإنمائية للألفية، والأهداف المتعلقة ببناء السلام وبناء الدولة ضمن أهداف الاتفاق الجديد للتعامل مع الدول الهشة. وترى البعثة أن من المهم اكتمال العملية التشاورية التي تقودها الجهات الوطنية وأن تشارك فيها أيضا بعثة الأمم المتحدة وفريق الأمم المتحدة القطري.

١٦ - وتشمل التحديات التي ذكرها المحاورون بصفة عامة القيود المتعلقة بقدرات الموارد البشرية؛ ومواصلة تعزيز مؤسسات الدولة (لا سيما في قطاعات الأمن والعدالة والقطاعات الاجتماعية والاقتصادية)؛ والدعم المستمر لبناء قدرات الشرطة الوطنية لتيمور - ليشتي

ومواصلة إصلاح قطاع الأمن؛ وتعزيز القدرات القضائية الوطنية وتوفير إمكانية اللجوء إلى العدالة؛ والحد من العنف االعائلي والجنسي ومنعه؛ وضمان المساءلة عن جرائم الماضي، وكذلك الجرائم الحالية والانتصاف للضحايا؛ وزيادة فرص العمل للشباب والمجتمعات المحلية الريفية؛ وتعزيز النمو والتنمية اللذين يتسمان بالإنصاف والشمول للجميع بحيث تجني ثمارهما جميع قطاعات السكان، بسبل منها تعزيز الخدمات الاجتماعية (من قبيل التعليم الجيد والرعاية الصحية الجيدة، وتحسين سبل العيش المستدامة). وفي ضوء محور تركيز مناقشات البعثة، يرد أدناه أيضا موجز لبعض التحديات التي أُثيرت والمساعدة المطلوبة فيما يتعلق بالشرطة الوطنية لتيمور – ليشتي وقطاع العدالة.

الشرطة الوطنية في تيمور – ليشتي

١٧ – وصلت بعثة مجلس الأمن إلى تيمور – ليشتي بعد ثلاثة أيام من المراسم التي أُقيمت في القصر الرئاسي في ٣١ تشرين الأول/أكتوبر للاحتفال بالقرار الذي اتخذه رئيس الوزراء والممثل الخاص للأمين العام بالتصديق، عن طريق تبادل الرسائل، على أن الشرطة الوطنية لتيمور – ليشتي قد أُعيد تشكيلها بالكامل وأصبحت قادرة على القيام بجميع جوانب مهام الشرطة في جميع أنحاء تيمور – ليشتي، وبموجب ذلك لن تتلقى دعما بعد الآن من شرطة بعثة الأمم المتحدة. وفي هذه المرحلة التي تمثل قمة ”تملك الشرطة الوطنية لتيمور – ليشتي زمام أمور أعمال الشرطة“، ناقشت البعثة تطور العلاقة بين الشرطة الوطنية لتيمور – ليشتي وشرطة بعثة الأمم المتحدة، والحالة الأمنية السائدة مع فرانسيسكو دا كوستا غوتيريس، وزير الدولة لشؤون الأمن، ولونغوينهوس مونتيرو، القائد العام للشرطة الوطنية لتيمور – ليشتي، وألفونسو دي خيسوس، نائب القائد العام، وكارلوس خيرونيمو، قائد مركز تدريب الشرطة، وقائد الشرطة الوطنية في بلدة سام في مقاطعة مانوفاهي (مع نظيره في بعثة الأمم المتحدة)، وكذلك مع نائب الممثل الخاص للأمين العام لدعم قطاع الأمن وسيادة القانون، ومفوض الشرطة، ضمن أشخاص آخرين. وأعرب وزير الدولة لشؤون الأمن والقائد العام للشرطة الوطنية، وكذلك جميع الضباط الآخرين في الشرطة الوطنية لتيمور – ليشتي وشرطة بعثة الأمم المتحدة الذين اجتمعت بهم بعثة مجلس الأمن، عن فخرهم لحصول الشرطة الوطنية لتيمور – ليشتي على التصديق وأكدوا أن هذا التصديق شكل مرحلة هامة للمؤسسة في المرحلة الانتقالية وتتويجا لعملية مشتركة جيدة الإعداد ووثيقة التنسيق بين قوة الشرطة الوطنية وشرطة بعثة الأمم المتحدة، باعتبارهما ”شريكين“. وأبرزوا أن العملية التحضيرية بُنيت على التسليم التدريجي للمسؤوليات في المقاطعات/الوحدات من شرطة البعثة إلى الشرطة الوطنية لتيمور – ليشتي إلى أن تستأنف مسؤولياتها الشرطية بالكامل في ٢٧ آذار/مارس ٢٠١١ (مع تقديم شرطة بعثة الأمم المتحدة دعما تشغيليا عند الاقتضاء

وحسب الطلب) عملاً بالرسائل المتبادلة. وإلى جانب هذا الاستئناف للمسؤوليات، أوضحوا أن توقيع خطة التطوير المشتركة بين الشرطة الوطنية لتيمور – ليشتي وشرطة بعثة الأمم المتحدة في ٢٣ شباط/فبراير ٢٠١١(التي تستند إلى خطة التطويرالاستراتيجية للشرطة الوطنية لتيمور – ليشتي للفترة ٢٠١١-٢٠١٢) ضمن أن يركز الدعم الذي تقدمه شرطة بعثة الأمم المتحدة في بناء القدرات على المجالات الخمسة ذات الأولوية التي حددتها الشرطة الوطنية لتيمور – ليشتي (التشريع والتدريب والإدارة والانضباط والعمليات)، على نحو عزز الشعور بالملكية الوطنية للعملية ''القائمة على الاحتياجات''، وكان له أثر إيجابي ملموس في مواقف ضباط الشرطة الوطنية لتيمور – ليشتي إزاء جهود بناء القدرات هذه. وأثنوا على التقدم المحرز في تنفيذ خطة التطوير المشتركة والإنجازات التي تحققت حتى الآن، وأشادوا في هذا الإطار بالالتزام الذي أبداه أفراد الشرطة الوطنية لتيمور – ليشتي، وأعربوا عن بالغ تقديرهم للتعاون والمساعدة المقدمين من شرطة بعثة الأمم المتحدة تحت قيادة المفوض كاريلهو في ''اصطحابهم'' خلال العملية.

١٨ – وفي إطار التعقيب بإسهاب على العملية التحضيرية للتصديق، شدد ممثلو الشرطة الوطنية لتيمور – ليشتي وشرطة بعثة الأمم المتحدة على الشفافية في تقييم الشرطة الوطنية، الذي أجري من خلال طرائق تقررت بشكل مشترك. وفي هذا الصدد، أكدوا على أن الفريق العامل المشترك بين الشرطة الوطنية لتيمور – ليشتي وشرطة بعثة الأمم المتحدة المعني بالتصديق قد قيَّم القدرات المؤسسية للشرطة الوطنية لتيمور – ليشتي تقييما دقيقا على أساس ثلاثة معايير متفق عليها بين بعثة الأمم المتحدة والحكومة، وانطوى التقييم على إجراء مشاورات واسعة النطاق وعمليات تفتيش ميدانية في الموقع، وقدموا تقريرا مفصلا مؤرخا ٢ تشرين الأول/أكتوبر وتوصيات في إطار رسالة إحالة مؤرخة ٥ تشرين الأول/أكتوبر موجهة إلى القائد العام للشرطة الوطنية ومفوض شرطة بعثة الأمم المتحدة (جرى إطلاع مجلس الأمن عليها في وقت لاحق). وأبرزوا أيضا، في تلك الرسالة، أن الفريق العامل ذكر أنه ''وجد أن جميع الثغرات ومواطن الضعف التي تم تحديدها في التقييمات المشتركة (لكل مقاطعة ووحدة)، إما إنه يجري معالجتها، أو قد عولجت بالفعل، وهناك تقدم محسوس في المجالات الخمسة جميعها المحددة في خطة التطوير المشتركة، ولا سيما في مجالي التدريب والعمليات، على النحو الذي يجسده على التوالي التقدم المحرز صوب الاعتماد الأكاديمي الكامل لمركز تدريب الشرطة، وأعمال حفظ الأمن التي جرى القيام بها في الفترات المحيطة بانتخابات عام ٢٠١٢''. وعلاوة على ذلك، أوضح الممثلون أن القائد العام للشرطة الوطنية لتيمور – ليشتي ومفوض شرطة بعثة الأمم المتحدة أجريا تقييما مشتركا لتقرير الفريق العامل، وأعلنا في رسالة مشتركة مؤرخة ١٢ تشرين الأول/أكتوبر موجهة إلى رئيس الوزراء

والممثل الخاص بالنيابة للأمين العام، أنهما يؤيدان الاستنتاجات الواردة في التقرير، ويريان أن الشرطة الوطنية لتيمور – ليشتي تستوفي معايير التصديق المتفق عليها بشكل متبادل، الأمر الذي أدى إلى قرار التصديق في نهاية المطاف.

١٩ – وفي حين أثنى ممثلو الشرطة الوطنية لتيمور – ليشتي وشرطة بعثة الأمم المتحدة على تقرير الفريق العامل لتقديمه تقييما مواتيا بشكل عام للقدرات المؤسسية المعززة للشرطة الوطنية لتيمور – ليشتي والتقدم الكبير المحرز خلال السنوات القليلة الماضية، أشار الممثلون أيضا إلى أن التقرير والتوصيات أوضحا أن هناك عددا من الثغرات ونقاط الضعف المتبقية في مختلف المجالات، التي لا يزال يجري معالجتها، وسيلزم بعد إغلاق بعثة الأمم المتحدة استمرار الدعم المقدم من جانب فريق الأمم المتحدة القطري والشركاء الآخرين. وفي الإحاطة التي قدمها نائب قائد الشرطة الوطنية لتيمور – ليشتي باستخدام برنامج باور بوينت في قاعة مركز تدريب الشرطة الممتلئة عن آخرها، عرض لمحة عامة صريحة عن الاستنتاجات التي توصل إليها تقرير الفريق العامل، وكذلك التوصيات الرئيسية بشأن الإجراءات اللازمة في كل مجال من المجالات الخمسة لخطة التطوير المشتركة لمعالجة هذه الثغرات ونقاط الضعف. وأشار إلى أن بعض هذه التحديات تشمل أوجه قصور في الجوانب اللوجستية وفي الهياكل الأساسية تتطلب زيادة المخصصات في الميزانية؛ وتحسين إدارة الأصول والمرافق والاتصالات بين مواقع الشرطة الوطنية لتيمور – ليشتي في المقاطعات الفرعية والمقاطعات والمقر (بما في ذلك التواصل عبر الإنترنت)؛ ومواصلة تقديم التدريب لضباط الشرطة الوطنية لتيمور – ليشتي في المقاطعات والمقر (عن أمور منها الأطر القانونية ومبادئ خفارة المجتمعات المحلية)، وتنظيم مراكز تنسيق التدريب في هياكل الشرطة الوطنية لتيمور – ليشتي؛ ومواصلة وضع وتوحيد التشريعات الثانوية وتحسين النظام التأديبي للشرطة الوطنية وآليات الإبلاغ؛ وتوفير الدعم الكافي لتنفيذ الجوانب المتعلقة بالشرطة الوطنية لتيمور – ليشتي من خطة العمل الوطنية بشأن العنف القائم على نوع الجنس والجهود الرامية إلى تحسين عدد ضابطات الشرطة.

٢٠ – وبالاقتران بهذه التوصيات، عرض نائب قائد الشرطة الوطنية لتيمور – ليشتي الرؤية والدعم اللازم في المستقبل من أجل ''المضي قدما''، بهدف كفالة الاستمرار في بناء قدرات الشرطة الوطنية لتيمور – ليشتي فيما بعد انسحاب بعثة الأمم المتحدة من أجل استدامة إنجازات التطوير المؤسسي. وفي إطار شرح تولي الشرطة الوطنية لتيمور – ليشتي لدور قيادي في عملية تخطيط وتنظيم وتنسيق المشاريع والأنشطة التي تدعمها الجهات المانحة، بسبل من بينها اجتماعات ''أصدقاء الشرطة الوطنية لتيمور – ليشتي''، وقدم تفاصيل المجالات التي يجري التماس مزيد من الدعم من فريق الأمم المتحدة القطري والشركاء الثنائيين فيها،

باعتبارها مجالات أساسية لمواصلة بناء قدرات الشرطة الوطنية، وعرض كذلك لمحة عامة عن برامج الدعم الثنائية الجارية. وأعرب أيضا عن تقديره للبعثة لنقلها بعض المعدات الحيوية والمركبات إلى الشرطة الوطنية لتيمور – ليشتي، موضحا أن المناقشات جارية بين الحكومة والبعثة بشأن ترتيبات لعمليات نقل إضافية للأصول التي تمس الحاجة إليها.

٢١ – ومن دواعي تفاؤل البعثة أنه في جميع المناقشات، أعرب كل من وزير الدولة لشؤون الأمن والقائد العام للشرطة الوطنية ونائب القائد العام، وكذلك مفوض شرطة بعثة الأمم المتحدة والممثل الخاص للأمين العام بالنيابة ونائب الممثل الخاص للأمين العام عن شعورهم بأن الشرطة الوطنية لتيمور – ليشتي صارت مهيئة ومستعدة للقيام بكامل مهام الشرطة في جميع أنحاء البلد والمحافظة على سلامة السكان وأمنهم. وفي إطار التأكيد على استعدادها، أشاروا على وجه التحديد إلى ما يلي: (أ) تعزيز القدرات التشغيلية والمؤسسية للشرطة الوطنية لتيمور – ليشتي بدرجة كبيرة في أعقاب التدريب المكثف والدعم المقدم من شرطة بعثة الأمم المتحدة و ١٩ مستشارا مدنيا (بعملية موجهة لبناء القدرات منذ شباط/فبراير ٢٠١١)، ومن الشركاء الثنائيين (ومن بينهم مدربو الشرطة البرتغاليون في مركز التدريب)، ومن البرنامج المشترك بين الشرطة الوطنية وشرطة بعثة الأمم المتحدة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي المتعلق بتعزيز قدرة الشرطة الوطنية في تيمور – ليشتي؛ (ب) واستمرار استقرار الحالة الأمنية في البلد واستمرار انخفاض معدل الإبلاغ عن الجريمة خلال الـ ١٨ شهرا التي مضت منذ مباشرة الشرطة الوطنية لتيمور – ليشتي لمهام القيادة والمراقبة لجميع عمليات الشرطة؛ (ج) وإسهام أداء الشرطة الوطنية لتيمور – ليشتي في تهيئة بيئة سلمية لسير انتخابات عام ٢٠١٢ بسلاسة، وتشكيل حكومة جديدة، مع تعامل أفراد الشرطة الوطنية بفعالية مع حوادث النظام العام التي تقع؛ (د) والإرادة السياسية القائمة لدى القيادة التيمورية لضمان التصدي لجميع ما تبقى من ثغرات ونقاط ضعف تعاني منها الشرطة الوطنية لتيمور – ليشتي. وكمثال آخر على قدرات الشرطة الوطنية لتيمور – ليشتي، أشارت قيادة الشرطة الوطنية بفخر إلى أن عدداً من الضباط قد عملوا، ولا يزالون يعملون حاليا، في الخارج في بعثات الأمم المتحدة من أجل المساهمة في تحقيق السلام والأمن في أجزاء أخرى من العالم (على سبيل المثال، في غينيا – بيساو وكوسوفو ولبنان). وفي مركز التدريب، قُدم إلى البعثة ١٧ فردا إضافيا من أفراد الشرطة الوطنية (منهم امرأتان) أُجيزوا مؤخرا للنشر المحتمل في بعثات الأمم المتحدة، وقد أعربوا بطريقة مؤثرة عن عميق اهتمامهم بمنحهم شرف ارتداء القبعة الزرقاء ومساعدة الآخرين أثناء الخدمة تحت راية الأمم المتحدة.

٢٢ – وفي الملاحظات التي قدمها رئيس البعثة في حفل مركز تدريب الشرطة، وفي جميع التفاعلات مع المحاورين من الشرطة الوطنية لتيمور – ليشتي والحكومة، أثنت بعثة مجلس

الأمن على التزام الشرطة الوطنية لتيمور - ليشتي والتقدم الذي أحرزته منذ عام ٢٠٠٦ في بلوغ ''المعلم البارز'' للمرحلة الانتقالية المتمثل في التصديق، فضلا عن شراكتها الوثيقة مع شرطة بعثة الأمم المتحدة التي صاحبتها في هذه الرحلة، واحترمت في الوقت نفسه امتلاك الجهات الوطنية لزمام العملية، الذي اعتبرته جانبا هاما من جوانب ''قصة نجاح'' تيمور - ليشتي. ومن خلال العمل المتفاني الذي اضطلعت به الشرطة الوطنية لتيمور - ليشتي في المساعدة على الحفاظ على بيئة آمنة وسلمية خلال العملية الانتخابية لعام ٢٠١٢، فإنها لم تؤد دورا رئيسيا في كفالة نجاح الانتخابات فحسب، وإنما أيضا في تعزيز الديمقراطية في البلد. وأعربت بعثة مجلس الأمن عن ثقة مجلس الأمن، من أنه سيجري في إطار المضي قدما، بعد تصفية شرطة بعثة الأمم المتحدة، مواصلة تعزيز الشرطة الوطنية لتيمور - ليشتي باعتبارها مؤسسة تعمل كجهاز للشرطة يخدم المواطنين بمهنية واحترام، مع الالتزام بالقوانين التي تنظمها وتعزيز المبادئ والمعايير التي أرستها. وترى بعثة مجلس الأمن أيضا أن مشاركة ضباط الشرطة الوطنية لتيمور - ليشتي في بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام هي عنصر هام آخر من عناصر النهج التطلعي لتيمور - ليشتي إزاء الإسهام في السلام والأمن العالميين، وتثني على الشرطة الوطنية لتيمور - ليشتي لأنها تشكل نموذجا تحتذيه البلدان الأخرى من حيث ارتفاع نسبة الشرطيات لديها نسبيا (١٨ في المائة). وتشدد بعثة مجلس الأمن على أنه من الضروري أن تكون المرأة جزءا من جهود السلام والأمن في كل مكان وأن تساعد أيضا في معالجة حوادث العنف القائم على نوع الجنس والعنف العائلي، وتشجع البعثة المزيد من النساء على الانضمام إلى الشرطة الوطنية لتيمور - ليشتي في المستقبل، والعمل في بعثات الأمم المتحدة في الخارج.

قطاع العدالة

٢٣ - عقدت بعثة الأمم المتحدة اجتماعا مشتركا مع موظفين حكوميين ومسؤولين من الدولة يقودون ست مؤسسات مختصة بالعدالة وحقوق الإنسان ومحاربة الفساد في تيمور - ليشتي، منهم ديونيسيو بابوسواريس وزير العدل، وكلاوديو زيمينيس رئيس محكمة الاستئناف، وآنا بيسوا بينتو المدعية العامة، وسيرجيو هورناي محامي الدفاع العام، وأديريتو دوخيسوس سواريس المفوض المعني بمكافحة الفساد، وسيلفيريو بينتو بابتيستا نائب أمين حقوق الإنسان والعدالة (كان الأمين موجودا في خارج البلد). وأثناء تناول مسألة ما إذا كانت تيمور - ليشتي قادرة على القيام بالمهام المتبقية في قطاع العدل بعد إغلاق بعثة الأمم المتحدة، بما في ذلك قضايا الجرائم الخطيرة، شدد الوزير بابو وجميع المحاورين الآخرين على أنه ينبغي النظر في التقدم المحرز والقدرات الحالية والتحديات المتبقية أمام القطاع في سياق التقدم المحرز منذ استعادة الاستقلال في عام ٢٠٠٢ بعد مأساة عام ١٩٩٩،

والاحتلال الإندونيسي الذي دام ٢٤ سنة. وإذ أكدوا على أن نظام العدالة كان في ذلك الوقت شبه منعدم، قدموا عرضا عاما لتطور وتعزيز نظام جديد تماما على مدى العقد الماضي من حيث إنشاء وتوسيع مؤسساته، وبنيته التحتية، وأطره القانونية وقدرات موارده البشرية الوطنية، بدعم من بعثات الأمم المتحدة، وفريق الأمم المتحدة القطري (ولا سيما برنامج الأمم المتحدة الإنمائي) وشركاء آخرين ثنائيين ومتعددي الأطراف.

٢٤ - وأبرز هؤلاء المحاورون أن الدولة ملتزمة بمبادئ سيادة القانون على النحو المنصوص عليه في دستور تيمور - ليشتي، وأن لديها مؤسسات ديمقراطية تؤدي عملها، وخططا استراتيجية، وموظفين مؤهلين في القطاع من أجل تعزيز سيادة القانون، وحقوق الإنسان، وجهود مكافحة الفساد، على الرغم من أن هذه المؤسسات الحديثة العهد لا تزال تحتاج إلى مزيد من التعزيز وزيادة تطوير مهارات وقدرات الموارد البشرية المتخصصة وكذلك إلى مساعدة مستمرة من الأمم المتحدة والشركاء الآخرين. ولئن جرى التأكيد على أنه لا يزال هناك طريق طويل ينبغي قطعه في تطوير مؤسسات القطاع وهياكله، اتفق جميع المحاورين على أن قطاع العدالة، بعد أن استفاد من وجود المجتمع الدولي ومساعدته لسنوات عديدة، ''قادر على الوقوف على قدميه'' في المضي قدما بعد إغلاق بعثة الأمم المتحدة وأنه يحظى بثقة السكان. وأشاروا في الوقت نفسه إلى أنه بالنظر إلى التحديات العديدة التي يواجهها هذا القطاع، فإن من الأهمية بمكان الحصول على المزيد من دعم فريق الأمم المتحدة القطري والشركاء الآخرين للمساعدة في التصدي لها.

٢٥ - وركز المحاورون على المجالين المترابطين المتعلقين بمحدودية الموارد البشرية وتعزيز المؤسسات باعتبارهما يحتاجان على نحو خاص إلى الاهتمام والدعم في نفس الوقت، ولا سيما لتعزيز إمكانية احتكام السكان إلى القضاء في جميع المقاطعات، بما في ذلك في المناطق الريفية والمنعزلة. وأشار المحاورون، في معرض تأكيدهم على الحاجة إلى مواصلة تطوير وتوسيع المؤسسات والزيادة في عدد الموظفين المدربين والمؤهلين في القطاع لكفالة استفادة جميع المواطنين من خدماتها، إلى أن تيمور - ليشتي لديها حاليا أربع محاكم محلية (تعمل في الواقع كمحاكم إقليمية تغطي أكثر من مقاطعة واحدة وتُكمِلها محاكم متنقلة يدعمها البرنامج الإنمائي)، ومحكمة استئناف واحدة (ويتوقع إنشاء محكمة عليا في غضون عامين)، ومكتب للمدعي العام في ست مقاطعات، ومكتب لمحامي الدفاع العام في أربع مقاطعات، وكذلك مكاتب للتسجيل المدني في جميع المقاطعات الثلاث عشرة. وفي ما يتعلق بالموظفين الوطنيين، أوضحوا أن هناك ١٧ قاضيا، و ١٧ مدعيا عاما، و ١٦ محاميا عاما للمساعدة القضائية في البلاد تخرجوا في برامج التدريب الإلزامي التي مدتها سنتان ونصف

في مركز التدريب القانوني، الذي يدعمه البرنامج الإنمائي وشركاء آخرون، والذي عين مديره الوطني الأول في عام ٢٠١٠.

٢٦ - ومن أجل الزيادة في إضفاء الطابع اللامركزي على الخدمات القضائية الرامي إلى تعزيز إمكانية احتكام السكان إلى القضاء، أوضحوا أن الخطة الحالية تتمثل في فتح محاكم ومكاتب للمدعين العامين في جميع المقاطعات الثلاث عشرة وكذلك مكاتب إضافية للمحامين العامين للمساعدة القضائية، ولكنها تستلزم أعدادا إضافية من القضاة (بما في ذلك من أجل محكمة الاستئناف) والمدعين العامين المؤهلين وغيرهم من الممارسين القانونيين. وشددوا على أنه بسبب العدد المحدود من القضاة والمدعين العامين ومحامي الدفاع الوطنيين، تواصل تيمور - ليشتي الاعتماد على الموظفين القضائيين الدوليين، ومعظمهم من بلدان ناطقة باللغة البرتغالية، من أجل القيام ببعض المهام التنفيذية وتقديم التوجيه إلى النظراء الوطنيين. وذكّر رئيس محكمة الاستئناف بأن البلد لم يكن لديه ممارسون قانونيون عندما بدأت إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية، وبأن التجربة أثبتت أنه ليس من السهل زيادة عدد الموظفين القضائيين الوطنيين بسرعة نظرا لأنه يتخرج كل عامين ونصف ما بين ثلاثة وخمسة قضاة ومدعين عامين إضافيين تقريبا من مركز التدريب القانوني، الذي أنشئ في عام ٢٠٠٤ من أجل إجراء التدريب في الموقع بدلا من الخارج. وأشار إلى أنه لذلك، جرى التخطيط لزيادة برامج مركز التدريب القانوني بغية توفير مزيد من الممارسين القانونيين المؤهلين للعمل في نظام العدالة، من بينهم محامون خصوصيون، وهو أمر حاسم من أجل تحقيق الاكتفاء الذاتي في المستقبل. وأكد هو والمدعية العامة أن الهدف الرئيسي الآن هو زيادة عدد القضاة والمدعين العامين والمحامين المؤهلين تأهيلا كاملا، الأمر الذي سيستلزم جلب مجموعة أوسع من المدرِبين من أجل مركز التدريب القانوني، ومن الأفضل أن يكونوا من بلدان ناطقة باللغة البرتغالية وممن لهم خلفية في القانون المدني، وذلك بدعم من وكالات الأمم المتحدة المتخصصة. وأشير إلى أن تخطيط الموارد البشرية مدرج أيضا ضمن الخطة الاستراتيجية لقطاع العدالة للفترة ٢٠١١-٢٠٣٠ التي وافقت عليها الحكومة في عام ٢٠١٠، والتي تحدد نقاطا مرجعية قصيرة ومتوسطة وطويلة الآجال.

٢٧ - وانطلاقا من ملاحظة أن جميع المحاورين أكدوا على أهمية الملكية الوطنية في المضي قدما وإن المساعدة الدولية لا تزال لازمة مع ذلك لمعالجة التحديات المتبقية، أثارت بعثة مجلس الأمن مسألة أن فريق التحقيق في الجرائم الجسيمة التابع لبعثة الأمم المتحدة (الذي يشرف عليه مكتب المدعي العام بموجب مذكرة تفاهم) لن يكون قادرا على إكمال التحقيقات في جميع الجرائم الخطيرة بحلول كانون الأول/ديسمبر. ولدى التشديد على ضرورة النظر ليس فقط في قضايا الجرائم الخطيرة التي لا تزال معروضة، بل أيضا في الجرائم

العادية التي يحقق فيها نظام العدالة، أشارت المدعية العامة إلى أن وحدة الجرائم الجسيمة التابعة لإدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية لم تتمكن من إتمام عملها بحلول عام ٢٠٠٢ وأنها تلقت مؤخرا تقريرا من فريق التحقيق في الجرائم الجسيمة التابع لبعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور - ليشتي يفيد بأنه لن يكون قادرا على إتمام التحقيقات في ٦١ قضية لأسباب متنوعة، منها طول الوقت الذي استغرقه استقدام محققين مؤهلين في الفترة ٢٠٠٧-٢٠٠٨، والصعوبات في إجراء تحقيقات تتطلب أدوات ومهارات وتقنيات متخصصة. وبينما أشارت إلى أن معظم التحقيقات التي أنجزها الفريق في الحالات البالغ عددها ٣٠٠ حالة أرسلت إلى المحفوظات بسبب عدم كفاية الأدلة، ذكرت أن ملفا واحدا متعلقا بجرائم خطيرة أحيل في الآونة الأخيرة إلى المحكمة وأدى إلى إدانة. وأوضحت في ما يخص المضي قدما أنها تتوقع الاحتفاظ بالخبراء الدوليين الذين يعملون حاليا مع مكتبها، والذين هم في الغالب من جماعة البلدان الناطقة بالبرتغالية، مثل البرتغال والرأس الأخضر، وكذلك نائب المدعي العام (الذي تدعم وظيفته مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان)، وتشعر بأن لديهم الخبرة للتعامل مع الحالات البالغ عددها ٦١ حالة، ولكن سيلزمهم مزيد من المساعدة الثنائية والمتعددة الأطراف ولا يمكنهم أن يضمنوا الانتهاء من جميع القضايا في الفترة ٢٠١٣-٢٠١٤.

٢٨ - وأكد أيضا محامي الدفاع العام على ضرورة ضمان إمكانية احتكام جميع مواطني تيمور - ليشتي إلى القضاء وما يتصل بذلك من تحديات. وإذ أشار إلى أن مكتب محامي الدفاع العام لديه أربع مكاتب للمقاطعات يعمل بها ١٦ موظفا وطنيا، أوضح أنه من المقرر فتح مكاتب إضافية ومواصلة بناء قدرات الموارد البشرية من خلال الزيادة في تدريب الموظفين في مركز التدريب القانوني، بهدف ضمان تمكن جميع المواطنين من ممارسة الحق الأساسي في الدفاع والاحتكام إلى القضاء. وأشار إلى أن المكتب يبذل جهودا لتوعية المواطنين بنظام العدالة الرسمي وكيفية ممارسة حقوقهم في المحاكم (بما في ذلك في ما يتعلق بالاتفاقيات المصدق عليها والمتعلقة بالمساواة بين الجنسين، والعنف العائلي، وحقوق الطفل)، وكذلك تقديم الخدمات القانونية المجانية إلى السكان. وشدد في الوقت نفسه على الحاجة إلى المزيد من الدعم الوطني والدولي من أجل تعزيز هياكل المكتب وقدراته، بطرق منها التدريب، وهو الأمر الذي من أجله سيواصل الاعتماد على البرنامج الإنمائي وشركاء آخرين مثل البرازيل والبرتغال والرأس الأخضر بعد عام ٢٠١٢. وفي ما يتعلق بمكتب أمين حقوق الإنسان والعدالة، أشار نائب الأمين إلى أنه بالنظر إلى أن معظم الانتهاكات المتعلقة بحقوق الإنسان يرتكبها أفراد من قوة الشرطة الوطنية لتيمور - ليشتي يليهم أفراد من القوات المسلحة التيمورية (ويأتي الموظفون المدنيون في المرتبة الثالثة من حيث عدد الانتهاكات)،

يجري المكتب تدريبا في مجال حقوق الإنسان من أجل المؤسستين الأمنيتين في مركزيهما الخاصين بالتدريب. وأشار إلى أن المكتب يعمل بشكل وثيق مع مكتب المدعي العام، ولجنة مكافحة الفساد ولجنة الخدمة المدنية، ويتعاون أيضا مع المحاكم لتوفير الوثائق التي قد يحتاجها القضاة والمدعون العامون ومحامو الدفاع العامون، وسيستمر في الاعتماد على الدعم الذي تقدمه مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان والبرنامج الإنمائي في المستقبل.

٢٩ - وأكد مفوض مكافحة الفساد ومحاورون آخرون على أن إنشاء لجنة مكافحة الفساد في عام ٢٠١٠ يعكس التزام تيمور - ليشتي معالجة قضايا الفساد في وقت مبكر وإرادتها السياسية في هذا الصدد من أجل تجنب مشاكل أكبر، ويمثل كذلك اعترافا بأن الفساد ليس مجرد جريمة بسيطة (إذ غالبا ما يشمل الجريمةَ المنظمة) ويستلزم محققين مختصين. وأوضح المفوض أنه، بدعم من بعثة الأمم المتحدة والبرنامج الإنمائي وشركاء آخرين، بدأت اللجنة العمل في عام ٢٠١١ (بتوقعات عالية) بعد عملية استقدام للموظفين دامت سنة، وأجرت استعراض التقييم الذاتي بشأن تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد الذي نشر في تلك السنة. ومع ذلك، أشار إلى أن عدد القضايا التي تم التحقيق فيها تأثر بالقيود في الموارد البشرية وأن العدد المحدود من المحققين المستقدمين الذين تتوفر فيهم المؤهلات المطلوبة لا يزال يمثل تحديا كبيرا. وفي الوقت نفسه، أوضح أن ما أقيم من تعاون وطيد وعلاقات عمل قوية مع مكتب المدعي العام، الوحيد الذي له سلطة الإحالة إلى المحاكمة، كان له دور كبير في بناء قدرات محققي لجنة مكافحة الفساد وفي وضع الإطار القانوني لمحاكمة مرتكبي الفساد، إذ نوقش مؤخرا مشروع قانون لمكافحة الفساد مع اللجنة ألف التابعة للبرلمان. وشدد المفوض، في ما يخص المضي قدما في التصدي لتحديات بناء القدرات والموارد البشرية التي تواجهها لجنة مكافحة الفساد، على أن استمرار التعاون مع الشركاء والدعم المقدم منهم، بما في ذلك البرنامج الإنمائي والوكالات الدولية لمكافحة الفساد، سيكونان مهمين.

جيم - رأي الحكومة بشأن إقامة علاقة عمل تعاونية مبتكرة مع الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور - ليشتي

٣٠ - في ٥ تشرين الثاني/نوفمبر، اجتمعت بعثة مجلس الأمن مع رئيس الوزراء غوسماو والوفد المرافق له الذي ضمّ وزير الخارجية والتعاون (السيد خوسيه لويس غوتيريس)، ووزير العدل (السيد ديونيسيو بابو سواريس) ووزيرة المالية (السيدة إميليا بيريس)، ووزير الصحة (السيد سيرجيو غاما دا لوبو)، ووزير التعليم (السيد بنديتو فريتاس دوس سانتوس)، إلى جانب وزير الدولة لشؤون الدفاع (السيد خوليو توماس بينتو) ووزيرة الدولة لتعزيز المساواة (السيدة إيدلتا ماريا رودريغز). وفي إطار الترحيب ببعثة مجلس الأمن، أكد رئيس الوزراء

أن الأمم المتحدة قد قدمت إسهاما متميزا إلى تيمور – ليشتي وأن بعثات الأمم المتحدة المتعاقبة قد ساعدت شعبه في مساعيه لبناء السلام وبناء الدولة في العديد من المجالات، بما في ذلك في مجال استعادة الاستقرار وتحسين المؤسسات وتعزيز الحكم الديمقراطي والتنمية الاجتماعية والاقتصادية. وأفاد بأن حكومته تعتبر أن ما حدث في تيمور – ليشتي هو ''قصة نجاح للأمم المتحدة''، ورغم الانتكاسات التي وقعت خلال العقد الماضي منذ الحصول على الاستقلال، فإن الحكومة قد تمكّنت الآن من وضع خطة طويلة الأجل للبلد في إطار خطة التنمية الاستراتيجية للفترة ٢٠١١-٢٠٣٠. وأوضح أن حكومته تتطلع إلى مواصلة التعامل مع الأمم المتحدة بعد إغلاق بعثتها، وأن الممثل الخاص بالنيابة للأمين العام قد طلب منه تقديم مزيد من المعلومات عن طلبه المتعلق بإقامة علاقة عمل تعاونية مبتكرة مع الأمم المتحدة.

٣١ - وعندما تطرق رئيس الوزراء إلى تفاصيل ''النموذج الجديد'' الذي ستقوم عليه هذه العلاقة، أوضح أن حكومته تؤيد نموذجا يركز على تعزيز المؤسسات وعلى التنمية التي تساعد على تنفيذ الخطة الإنمائية الاستراتيجية والخطة الخمسية للحكومة في إطار تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية والإطار الجديد لمجموعة الدول الهشة السبع الموسّعة. وأوضح أن هذا النموذج قد يستدعي تعيين مستشار خاص غير مقيم يكون مسؤولا أمام الأمين العام، وليس أمام مجلس الأمن، ويسافر إلى تيمور – ليشتي مرة في السنة على الأقل (أو أكثر إذا لزم الأمر) لحضور اجتماع الشركاء في التنمية. وأشار إلى أن المستشار الخاص قد يساعد على تنفيذ الخطة الإنمائية الاستراتيجية ويدعم الجهود الرامية إلى تعزيز المؤسسات في إطار الأهداف الإنمائية للألفية ومبادئ الاتفاق الجديد؛ ويدعم العمل لإعداد الاتفاق الجديد بين المانحين والمستفيدين؛ ويساعد تيمور – ليشتي على القيام بدورها القيادي في إطار الجهود الرامية إلى تقوية مجموعة الدول السبع الموسعة (بوصفها مشاركة في رئاسة المجموعة). وأوضح كذلك أن المستشار يمكن أن يحصل على دعم على المستوى المحلي من فريق الأمم المتحدة القطري وإطار الأمم المتحدة الإنمائي.

٣٢ - وأثناء عرض هذا النموذج في سياق مبادرة مجموعة الدول السبع الموسعة، أوضح رئيس الوزراء أن تيمور – ليشتي، باعتبارها عضوا في هذه المجموعة، تدرك تماما احتياجات البلدان الأخرى الهشة وتود أن تعرض كيف يمكنها أن تتعامل مع الأمم المتحدة ومع الجهات الأخرى بأسلوب ناجح وإلا فإنها ستظل في حالة ''تبعية نسبية''. وفي إطار مجموعة الدول السبع الموسعة، أصبح يتعين على تيمور – ليشتي قبل كل شيء أن تتحمل مسؤولية احتياجاتها، وأن تأخذ على عاتقها مسؤولية معالجة مشاكلها بنفسها، فالإمساك بزمام الأمور على الصعيد الوطني يعني تحمل المسؤولية، وبعد ذلك يمكن لتيمور – ليشتي أن تساهم بفعالية في مبادرات المجتمع الدولي على نطاق أوسع. وأوضح أن حكومته تتوقع لهذا السبب،

أن تضطلع الأمم المتحدة بدور في سياق مجموعة الدول السبع الموسعة، وهو أمر يتطلب الثقة في الوضع في البلد وفي قدرته على مواصلة مسيرته الإنمائية. وأشار إلى أن تيمور – ليشتي قد مرت بمرحلة بناء السلام الأولية، وتركز الآن على بناء الدولة، وتنصبّ جهودها على تلبية الاحتياجات الإنمائية الرئيسية مثل التعليم والبنية التحتية الأساسية. ونظرا إلى أن تيمور – ليشتي تقف الآن ''في مفترق طرق''، أشار رئيس الحكومة إلى أن حكومته تريد الالتحاق بعملية الإطار الإنمائي لما بعد عام ٢٠١٥ وأن تُحدِث فرقا من خلال مشاركتها في هذه العملية، التي تسهم فيها الاقتصادات الهشة والاقتصادات الصاعدة على حد سواء. وأعرب عن ارتياحه لتأييد الأمين العام للاتفاق الجديد ولنهج مجموعة الدول السبع الموسعة، وأكد أنه واثق من أن هذه المبادرة كفيلة بأن تترك أثرا ملموسا على تعزيز فعالية المعونة.

٣٣ - وأجاب رئيس الوزراء على استفسار بعثة مجلس الأمن، فأوضح أنه يرى أنه يجب الاتفاق على النموذج الجديد للشراكة مع الأمم المتحدة مع الأمين العام، وأنه لا يستدعي إشراف مجلس الأمن. وأوضح أنه يعتقد أن هذا ''النموذج الجديد للملكية الوطنية'' لزمام الأمور يمكن أن يؤدي إلى إنشاء آلية تنسيق أفضل بين الأمم المتحدة والحكومة تدعم تحقيق أولوياتها الإنمائية، مشددا على أن المستشار الخاص سيعمل في إطار الجهاز الحكومي – و ''معنا'' – للتنسيق مع وكالات الأمم المتحدة بحيث تكمّل برامجها البرنامج الخمسي للحكومة والخطة الإنمائية الاستراتيجية. وأكد رئيس الوزراء أنه يعتقد أن آلية التنسيق الجديدة هذه المرتبطة بمجموعة الدول السبع الموسعة ستحقق نتائج أفضل للجميع (بما في ذلك تيمور – ليشتي والأمم المتحدة والجهات المانحة)، وأن الجميع سيستفيدون من نموذج الشراكة الجديد. أما وزيرة المالية بيريس (العضوة في الفريق الرفيع المستوى من الشخصيات البارزة الذي أنشأه الأمين العام والمعني بخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥) فقد أوضحت كذلك أن رئيس الوزراء أنشأ فرقة عمل داخل الحكومة معنية بالنموذج الجديد، إلا أنها لم تُكمل بعد إجراء استعراض متعمق وستجري مزيدا من المحادثات مع الممثل الخاص بالنيابة للأمين العام. وأشارت إلى أن النموذج الجديد يتماشى مع مبادئ الاتفاق الجديد الرامية إلى تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، وأنه سيكون بمثابة ''ترتيب مؤقت'' يحل مكان بعثة الأمم المتحدة بعد إنهائها، ويُرتقب أن يكون المستشار الخاص على دراية كبيرة بالمنطقة وبالمسائل الإنمائية (بما في ذلك فرص الاستثمار) وأن يساعد على إطلاع الأمين العام على الدروس المستفادة من التجربة التيمورية وأن يتحاور مع البلدان الأخرى الأعضاء في مجموعة الدول السبع الموسعة بشأن تلك الدروس. وأشارت الوزيرة أيضا إلى أنه سيتم إنشاء وظيفتين حكوميتين للتركيز على هذه الشراكة الجديدة من أجل التنمية، وأن المستشار الخاص يمكن أن يساعد الفريق الوطني.

٣٤ - وبعد أن نوهت بعثة مجلس الأمن إلى أن هذا النموذج المقترَح للعلاقة الجديدة سيكون تحت إشراف الأمين العام في حال إجراء مزيد من المناقشات مع الحكومة، وليس من اختصاص مجلس الأمن، استفسرت البعثة عما إذا كانت هناك مسائل متبقية تستلزم الاهتمام من بين تلك التي كانت تعنى بها بعثة الأمم المتحدة في تيمور - ليشتي، مثل التحقيقات في قضايا الجرائم الخطيرة التي لن يجري الانتهاء منها. وأوضحت بعثة مجلس الأمن أنها قد أثارت هذه المسألة أيضا مع ممثلي قطاع العدالة، وأنها تود أن تعرف كيف تعتزم الحكومة معالجة هذه المسألة. وأكد رئيس الوزراء أنه رغم أن تيمور - ليشتي لا تزال تواجه بعض التحديات، فيمكن لبعثة الأمم المتحدة في تيمور - ليشتي أن تواصل عملية إغلاقها نظرا إلى أنه ليست هناك قضايا متبقية تبعث على الانشغال. وذكّر رئيس الوزراء بالخلفية والأسباب الكامنة وراء كيفية تعامُل تيمور - ليشتي مع إندونيسيا بشأن مسألة الجرائم الخطيرة، بما في ذلك إنشاء لجنة الاستقبال وتقصي الحقائق والمصالحة ولجنة الحقيقة والصداقة. أما بشأن التحقيقات المتبقية في الجرائم الخطيرة، فقد أفاد بأن حكومته ستهتم بهذه العملية و ''ستغلق هذا الملف''.

آراء الجهات المعنية الأخرى

٣٥ - سعت بعثة مجلس الأمن أيضا إلى معرفة وجهات نظر المحاورين التيموريين الآخرين الذين تناقشت معهم بشأن الشكل المنشود لمشاركة الأمم المتحدة في المستقبل، وأعرب بعضهم عن مواقف تختلف عن موقف الحكومة. وأثناء الاجتماع مع ألكاتيري، الأمين العام لحزب الجبهة الثورية لتيمور الشرقية المستقلة (إلى جانب نوابه الثلاثة وأربعة أعضاء في البرلمان)، أعرب أمين عام الحزب عن قلقه من ''مظاهر'' تبعث على الاعتقاد بإحراز تقدم في حين أن الواقع يبيِّن أن تيمور - ليشتي لا تزال بعيدة جدا عن المستوى المطلوب في مجال الديمقراطية والعدالة والحكم الرشيد. وذكر، على سبيل المثال، أن كل ما يحدث خاضع لإرادة شخص واحد يمسك بزمام السلطة، وأن ظاهرة الإفلات من العقاب والتأثير السياسي على المحاكم أصبحت متفشية، وأن الفساد استفحل وأن الملايين من الدولارات تُنفَق دون تحقيق نتائج، فضلا عن اتساع الهوة بين العاصمة ديلي والمقاطعات. وقال إنه لا يوجد أي نوع من العدالة الاجتماعية أو العدالة الرسمية أو الاقتصادية، وهو أمر يُعد بمثابة ''قنبلة موقوتة''، وأشار إلى ضرورة التوصل إلى توافق وطني في الآراء لاتخاذ قرار بشأن ما إذا كان يتعين على الأمم المتحدة مغادرة البلد. وأشار إلى أنه قبل الانتخابات، كان هناك توافق في الآراء بين الحكومة والمعارضة على أنه ينبغي أن تكون هناك بعثة سياسية صغيرة تخلِف

بعثة الأمم المتحدة في تيمور – ليشتي، إلا أن الحكومة غيرت موقفها في وقت لاحق واتخذت قرارها بدون التشاور مع المعارضة.

٣٦ - أما بشأن وجود الأمم المتحدة في المستقبل، فأوضح السيد ألكاتيري أن الجبهة الثورية وإن كانت توافق أيضا على أن القوات المسلحة لم تعد لازمة، فهي تعتقد أن تيمور – ليشتي ''لا تزال بحاجة إلى أن تظل تحت عيون الأمم المتحدة لكي تولينا اهتمامها''، وأنها ليست بحاجة إلى وكالات التنمية فقط، وإنما هي بحاجة أيضا إلى إقامة علاقة سياسية بين تيمور – ليشتي والأمم المتحدة. وبينما أوضح ألكاتيري أن حزبه يريد إقامة علاقة مختلفة مع الأمم المتحدة وأنه لا يرغب في أن تكون هذه العلاقة علاقة ''تبعية''، شدد على أن العملية الانتقالية كان ينبغي أن تتم على مدى السنوات الخمس الماضية وألا تتم مع شخص واحد، لأن هذا المسار لا يمكن أن يؤدي إلى ''عملية انتقالية سليمة''. ويرى حزبه أن الطريقة المبتكرة التي تقترحها الحكومة لن تنجح لأن المبعوث الخاص سيزور تيمور – ليشتي بشكل دوري فقط وأن ''رئيس الوزراء لن يعمل بكلامه''. وفي الوقت نفسه، أكد السيد ألكاتيري أن الجبهة الثورية ستبذل قصارى جهدها لمواصلة تعزيز السلام والاستقرار لأنها تريد أن تكون الدولة قادرة على البقاء والاستمرار، وأنها لم تتوقف عن السعي لإقامة علاقة بنّاءة مع الحكومة رغم أن البرلمان يتجاهل أفكارها. وإلى جانب الإعراب عن أمله في أن لا يفشل بلده مجددا كما حدث في عام ٢٠٠٦، حذّر ألكاتيري من أن هذا الفشل قد يحدث، مشيرا، على سبيل المثال، إلى أن الشرطة ليست مستعدة بعدُ لتحمل مسؤولياتها الأمنية على مستوى القيادة والسيطرة والإدارة والخدمات اللوجستية وأنه لم تتم أعمال لإعداد الجيل المقبل من قادة القوات المسلحة التيمورية ولبناء المؤسسات من أجل ضمان استمرارية العملية الانتقالية.

٣٧ - وأثناء الاجتماع الجماعي الذي عقدته بعثة مجلس الأمن مع العديد من الأحزاب السياسية، حضر ممثلون عن سبعة أحزاب – هي الرابطة الديمقراطية الاجتماعية التيمورية، والمجلس الوطني للمقاومة التيمورية، والجبهة الثورية لتيمور الشرقية المستقلة، والحزب الديمقراطي، والحزب الديمقراطي الاجتماعي، والحزب الوطني الديمقراطي، وحزب الوحدة الوطنية الديمقراطية للمقاومة التيمورية – من أصل ١١ حزبا وُجِّهت لها الدعوة لحضور الاجتماع (وهي الأحزاب التي حصلت على نسبة ١ في المائة من الأصوات في الانتخابات البرلمانية)؛ ولم يحضر الاجتماع ممثلون عن جبهة التغيير، ولا عن حزب تعزيز الوحدة الوطنية لأبناء تيمور ولا عن الحزب التيموري الاشتراكي، ولا عن الاتحاد الديمقراطي التيموري. وأعربت خمسة من الأحزاب السبعة الحاضرة عن اعتقادها أن تيمور – ليشتي ستكون بحاجة، بعد إغلاق بعثة الأمم المتحدة في تيمور – ليشتي، إلى دعم متواصل من الأمم المتحدة

عن طريق وكالاتها وصناديقها وبرامجها التي تقيم معها تعاونا ممتازا في نطاق عمل كل منها، من أجل مواجهة التحديات المتبقية في مجالات من بينها التنمية الاجتماعية والاقتصادية وبناء المؤسسات وتنمية الموارد البشرية، والبنية التحتية، وإصلاح القطاع الأمني (بما في ذلك تعزيز الشرطة الوطنية التيمورية) وفعالية المعونة. ومن ناحية أخرى، أعرب ممثل الحزب الديمقراطي الاجتماعي عن اعتقاده أنه رغم أن الوقت قد حان لتقف تيمور - ليشتي على قدميها على مسار التقدم، فإن حزبه يرغب في وجود ''بعثة صغيرة ولكن ذات ثقل'' لتحل مكان بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور - ليشتي لتتمكّن من تعبئة الموارد وتنسيق المساعدة التي تقدمها وكالات الأمم المتحدة والشركاء في التنمية الآخرون ليكون الدعم أكثر فعالية. وأعرب عن أمله في أن تقدم بعثة للأمم المتحدة من هذا القبيل دعما من هذا النوع أيضا لجهود تحقيق اللامركزية وللانتخابات البلدية التي تُجرى في المستقبل. وإضافة إلى ذلك، كرر ممثل الجبهة الثورية لتيمور الشرقية المستقلة (مثل السيد ألكاتيري قبله) أنه نظرا لهشاشة البلد وللمسائل التي لم يتم حلها بعدُ (بما في ذلك قضايا الجرائم الخطيرة)، فإن حزبه يرغب في وجود بعثة سياسية صغيرة لفترة محدودة من الزمن بعد تصفية بعثة الأمم المتحدة لتتمكن من مراقبة الوضع. وأشار عدد من الممثلين أيضا إلى أنه بعد رحيل بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور - ليشتي (التي كانت تنظم اجتماعات مع جميع الأحزاب السياسية المسجّلة بانتظام)، ينبغي أن تنشئ الحكومة آلية لإجراء مشاورات دورية مع الأحزاب غير الممثلة في البرلمان بشأن المسائل الوطنية الهامة لتتيح لها فرصة للتعبير عن وجهات نظرها.

٣٨ - وأثناء اجتماع بعثة مجلس الأمن مع تسع منظمات من منظمات المجتمع المدني والجماعات النسائية (من أصل ١٥ منظمة مدعوَّة)، كرر ممثلو المنظمات باستمرار أنه ينبغي أن تواصل الكيانات التابعة لفريق الأمم المتحدة القطري تقديم الدعم لتيمور - ليشتي بعد إغلاق بعثة الأمم المتحدة للقيام ببعض المهام التي لم تكتمل ولمواجهة التحديات المتبقية. وإضافة إلى ذلك، أوضحت إحدى المنظمات غير الحكومية أنها ترى أنه ينبغي إنشاء بعثة سياسية صغيرة لتقديم الدعم لقطاع العدالة، وأعربت منظمة أخرى عن تفضيلها لأن يظل البلد مُدرجًا على جدول أعمال مجلس الأمن (على النحو المبيّن في رسالة موجهة إلى بعثة مجلس الأمن). ومن الملفت للانتباه أن معظم الممثلين أعربوا عن قلقهم بشكل خاص من مشكلة الإفلات من العقاب على الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان والجرائم الخطيرة التي ارتُكبت في الماضي وكذلك على الجرائم المرتكَبة حاليّا، مؤكدين أن سخط الضحايا وأسرهم يمكن أن يتسبب أيضا في عدم الاستقرار، وناشدوا الأمم المتحدة التماس السبل الكفيلة بضمان المساءلة والعدالة (وقد دعت منظمتان إلى إنشاء محكمة دولية). وسلّط العديد من الممثلين الضوء أيضا على ضرورة أن تقدّم الأمم المتحدة الدعم للبرامج والأنشطة

المتصلة بتمكين المرأة ومشاركتها في المجال السياسي، وكذلك بمنع العنف الجنساني والعنف الأسري وبمساعدة الضحايا على اللجوء إلى القضاء؛ وتحسين الرعاية الصحية والتعليم والخدمات الاجتماعية (مثلاً من أجل تخفيض معدلات سوء التغذية وتوقف النمو ووفيات الأطفال والوفيات النفاسية)؛ وتعزيز النمو والتنمية الاقتصاديين الشاملين والمستدامين (مثلاً من أجل الحد من الفقر، وزيادة فرص العمل المتاحة)؛ وتعزيز الشرطة الوطنية التيمورية والقوات المسلحة التيمورية ومؤسسات العدالة؛ ومنع نشوب النزاعات؛ وتوزيع بعض منشآت الأمم المتحدة على منظمات المجتمع المدني لتمكينها من القيام بعملها بشكل أفضل.

ثالثا – ملاحظات

٣٩ – على النحو المبين أعلاه (انظر الفقرتان ١٢ و ١٣)، لاحظت بعثة مجلس الأمن أن هناك توافق في الآراء بين جميع المتحاورين التيموريين الذين اجتمعت معهم – بما في ذلك من هم من داخل الحكومة ومؤسسات الدولة والبرلمان والأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني، والجماعات النسائية – على أن بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور – ليشتي ينبغي أن تواصل عملية تقليص حجمها وأن تنهي أعمالها عند انتهاء ولايتها في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢، لأنهم يرون أن تيمور – ليشتي لم تعد بحاجة إلى مساعدة وجود لحفظ السلام تابع للأمم المتحدة في هذه المرحلة من نموها وذلك نظرا للتقدم الملحوظ الذي أحرزته منذ استعادة الاستقلال وعلى مستوى التحديات المتبقية التي تواجهها. وإضافة إلى ذلك، أيدت هذا الموقف قيادة بعثة الأمم المتحدة وفريق الإدارة العليا وممثلون عن فريق الأمم المتحدة القطري الذين أجرت معهم بعثة مجلس الأمن مناقشات مستفيضة بشأن هذه المسألة، بما في ذلك بشأن تقييمهم الذي خلص إلى أنه سيتم تحقيق أهداف الخطة الانتقالية المشتركة أثناء الفترة المتبقية من ولاية بعثة الأمم المتحدة. وفيما يتعلق بنقاط الضعف والثغرات المتبقية التي تواجه الشرطة الوطنية التيمورية والتي أشار لها تقرير الفريق العامل المعني بالتصديق الذي كان يضم أفرادا من الشرطة التيمورية ومن شرطة بعثة الأمم المتحدة، تشعر بعثة مجلس الأمن بالارتياح لأن قيادة الشرطة التيمورية والسلطات التيمورية اعترفت صراحة بهذه التحديات وتعهدت باتخاذ الإجراءات اللازمة والقيام بالترتيبات المناسبة لمواجهتها، بسبل منها مواصلة الدعم المقدَّم من فريق الأمم المتحدة القطري والدعم الثنائي والمتعدد الأطراف. ولهذا، ونظرا إلى الموقف الواضح الذي أعربت عنه الحكومة في الرسالة المؤرخة ٢٠ أيلول/سبتمبر التي وجهها رئيس الوزراء إلى الأمين العام، ونظرا إلى إجماع وجهات النظر المذكور أعلاه وبناء على المناقشات التي أجرتها والملاحظات التي خلُصت لها على أرض الواقع، توافق بعثة مجلس

الأمن على توصية الأمين العام بالمضي قُدما نحو تقليص حجم بعثة الأمم المتحدة إلى أن تكتمل ولايتها في ٣١ كانون الأول/ديسمبر.

٤٠ - وأعربت بعثة مجلس الأمن عن تقديرها لأنه فضلا عن الموقف الذي تضمنته الرسالة المؤرخة ٢٠ أيلول/سبتمبر الموجهة من رئيس الوزراء إلى الأمين العام، أضافت الحكومة بعض التفاصيل بشأن رؤيتها و ''النموذج'' المحتمل لإقامة علاقة عمل تعاونية مبتكرة بين تيمور - ليشتي والأمم المتحدة من أجل المضي قُدما على درب التعاون بعد سحب بعثة الأمم المتحدة المبني على مبدأ الملكية الوطنية لزمام الأمور. وهذه الرؤية التي تم الإعراب عنها تعكس بوضوح الرغبة الجماعية للحكومة في التوقف عن إدراج تيمور - ليشتي على جدول أعمال مجلس الأمن وفي التركيز على الاحتياجات الاجتماعية والاقتصادية من أجل تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، وتعزيز المؤسسات، ودعم مشاركة تيمور - ليشتي في مبادرة مجموعة الدول السبع الموسعة ودورها القيادي فيها. وفي الوقت نفسه، أشارت الحكومة إلى ضرورة استمرار تقديم فريق الأمم المتحدة القطري والشركاء الثنائيين والشركاء المتعددي الأطراف الدعم لتيمور - ليشتي من أجل مواجهة التحديات المتبقية في مختلف القطاعات خلال فترة ما بعد انسحاب بعثة الأمم المتحدة. ونظرا إلى أن الحكومة قد أنشأت فريقا عاملا لا يزال يُجري مناقشات مع الممثل الخاص بالنيابة للأمين العام بشأن نوع البرامج التي ستقوم بها الكيانات التابعة لفريق الأمم المتحدة القطري في مرحلة ما بعد عام ٢٠١٢، وبشأن نموذج جديد محتمل للتعاون يشارك فيه مستشار خاص غير مقيم (انظر الفقرات ١٥ ومن ٣١ إلى ٣٤ أعلاه)، أبلغت بعثةُ مجلس الأمن رئيسَ الوزراء بأن هذا النموذج سيكون خاضعا لإشراف الأمين العام إذا استوجب إجراء المزيد من المناقشات مع الحكومة. أما بشأن مسألة القضايا البالغ عددها ٦١ قضية حسب التقديرات التي لن يُكمل فريق التحقيق في الجرائم الجسيمة التابع لبعثة الأمم المتحدة التحقيقات فيها، أشارت بعثة مجلس الأمن إلى موقف رئيس الوزراء منها إذ أنه أكد أن حكومته ستتعامل مع هذه المسألة وستنهي هذا الفصل، وقد أعرب المدعي العام أيضا عن رأي مماثل أمام بعثة مجلس الأمن. وبشكل أعمّ، كما ذُكِر أعلاه، يتفق جميع الذين تحاورت معهم بعثة مجلس الأمن من قطاع العدالة على أن القطاع لديه العزيمة والقدرة على مواصلة أداء مهامه، بعد إغلاق بعثة الأمم المتحدة، وذلك بالتنسيق مع الشركاء الثنائيين والشركاء المتعددي الأطراف حسب ما تطلبه السلطات التيمورية (انظر الفقرات من ٢٣ إلى ٢٩ أعلاه). ولاحظت بعثة مجلس الأمن أيضا أن أشخاصا من خارج الحكومة أعربوا عن وجهات نظر مختلفة بشأن شكل مشاركة الأمم المتحدة في المستقبل في تيمور - ليشتي وقد تمت الإشارة إليها أعلاه (انظر الفقرات من ٣٥ إلى ٣٨ أعلاه).

٤١ - ووفقا لما بيّنه هذا التقرير بوضوح (انظر الفقرتان ٩ و ١٠)، وما نقلته بعثة مجلس الأمن للحكومة ولجميع المتحاورين التيموريين الآخرين، تشيد بعثة مجلس الأمن بالإنجازات البارزة التي حققها البلد على مدى العقد الماضي عقب الأحداث المأساوية التي حدثت في عام ١٩٩٩، وتشيد كذلك بالنضج السياسي والموقف التطلعي لتيمور - ليشتي لإسهامها الكبير في المبادرات الإقليمية والعالمية، الأمر الذي يعكس قدرة قيادة وشعب تيمور - ليشتي على النهوض من العثرات والصمود والالتزام بتعزيز السلام والأمن المستدامين والتنمية الشاملة والمنصفة لجميع السكان، وكذلك بالتواصل مع الآخرين في العالم وبمساعدتهم. وفضلا عن ذلك، تحيي بعثة مجلس الأمن الحكومة وجميع التيموريين على تعاونهم الثابت وشراكتهم مع بعثة الأمم المتحدة وفريق الأمم المتحدة القطري منذ إنشاء بعثة الأمم المتحدة في تيمور - ليشتي، بما في ذلك أثناء العملية الانتقالية ذات القيادة المشتركة التي عززت مبدأ الملكية الوطنية لزمام الأمور تحقيقا لمصلحة الجميع. وتؤكد بعثة مجلس الأمن كذلك على استمرار المجتمع الدولي في التزامه ودعمه لتيمور - ليشتي وهي تتأهب للانتقال للمرحلة المقبلة الحاسمة من تنميتها، التي ستأخذ شكل علاقة تعاون وشراكة جديدة مع الأمم المتحدة. وأخيرا، تعرب بعثة مجلس الأمن عن امتنانها العميق لحكومة تيمور - ليشتي، وكذلك لجميع المتحاورين معها، لتعاونهم ودعمهم أثناء الزيارة. وتعرب بعثة مجلس الأمن عن تقديرها أيضا لقيادة بعثة الأمم المتحدة والموظفين العاملين فيها، تحت قيادة ريسكي - نيلسن، الممثل الخاص بالنيابة للأمين العام، وكذلك للكيانات التابعة لفريق الأمم المتحدة القطري التي تعاونت معا بلا كلَلٍ وبشكل متكامل لمساعدة تيمور - ليشتي ومرافقتها على درب رحلتها، وهي رحلة مفعمة بدروس ملهمة فعلاً.

المرفق الأول

اختصاصات بعثة مجلس الأمن الموفدة إلى تيمور – ليشتي

١ – إعادة تأكيد التزام مجلس الأمن بسيادة تيمور – ليشتي واستقلالها وسلامتها الإقليمية ووحدتها الوطنية وتعزيز الاستقرار في البلد على المدى الطويل؛

٢ – الإشادة بشعب تيمور – ليشتي لتمكنه من إجراء انتخابات رئاسية وتشريعية ناجحة، ولما بذله من جهود لتوطيد السلام والديمقراطية في بلده؛

٣ – تشجيع حكومة تيمور – ليشتي وبرلمانها وأحزابها السياسية وشعبها على مواصلة العمل معاً والبدء في حوار شامل للجميع من أجل تعزيز مواصلة توطيد السلام والديمقراطية وسيادة القانون وإصلاح قطاع الأمن وتحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية المستدامة والمصالحة الوطنية في البلد، بما في ذلك تعزيز دور المرأة في هذا الصدد؛

٤ – الإعراب عن دعم مجلس الأمن لقيادة تيمور – ليشتي مرحلة التطور المقبلة وتوليها مقاليد أمورها؛

٥ – الإقرار بما أبداه شعب وحكومة تيمور – ليشتي من تعاون وتآزر متواصلين في جميع مراحل ولاية بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور – ليشتي والإعراب عن الامتنان لهما؛

٦ – الإشادة بالدور الذي تضطلع به البعثة وفريق الأمم المتحدة القطري في تيمور – ليشتي والإعراب عن دعم مجلس الأمن التام له، وتقييم التقدم المحرز في عملية التخفيض التدريجي لعمليات البعثة؛

٧ – إجراء مناقشات مع حكومة تيمور – ليشتي بشأن تصورها لعلاقة عمل تعاونية مبتكرة مع الأمم المتحدة؛

٨ – التشديد على التزام المجتمع الدولي الطويل الأجل بتحقيق السلام والتنمية بشكل مستدام في تيمور – ليشتي وعلى دعم الشركاء الثنائيين والدوليين المتواصل لتلك الجهود التيمورية حسب الاقتضاء.

المرفق الثاني

زيارة مجلس الأمن إلى تيمور – ليشتي في الفترة من ٣ إلى ٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢

برنامج الزيارة

السبت ٣ تشرين الثاني/نوفمبر

١٤:٢٥	الوصول من سنغافورة
١٤:٤٥ – ١٥:١٥	اجتماع مع وزير الدولة لشؤون الأمن والقائد العام للشرطة الوطنية لتيمور- ليشتي
١٥:٣٠	بدء إجراءات النزول في فندق تيمور
١٧:٠٠ – ١٧:٤٥	اجتماع مع وزير الخارجية والتعاون
١٨:٠٠ – ٢٠:٠٠	حفل استقبال يقيمه السفير البرتغالي

الأحد ٤ تشرين الثاني/نوفمبر

٧:٣٠	الإفطار (برنامج مفتوح)
٨:٣٠ – ٩:١٥	اجتماع مع الممثل الخاص للأمين العام بالنيابة وفريق الإدارة العليا في بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور – ليشتي
٩:١٥ – ١٠:١٥	اجتماع مع فريق الأمم المتحدة القطري ورؤساء الأقسام في بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور – ليشتي
١٠:٣٠ – ١٢:٣٠	اجتماع مع القائد العام بالنيابة للشرطة الوطنية لتيمور – ليشتي وضباط الشرطة في بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور – ليشتي وضباط الشرطة الوطنية لتيمور – ليشتي
١٢:٤٥ – ١٤:١٥	غداء مع قائد قوات الأمن الدولية، وسفيري أستراليا ونيوزيلندا، تعقبه إحاطة بشأن أنشطة قوات الأمن الدولية وخطط انسحابها
١٤:٣٠ – ١٧:٤٥	وقت فراغ
١٨:٠٠ – ١٩:٠٠	حفل استقبال يقيمه سفير الولايات المتحدة

الاثنين ٥ تشرين الثاني/نوفمبر

٦:٣٠	الإفطار (برنامج مفتوح)
٧:٣٠	المغادرة إلى بلدة سامي، مقاطعة مانوفاهي
٨:٣٠ – ٩:٣٠	اجتماع مع رئيس الجمهورية، وبرفقته وزير التضامن الاجتماعي، ونائب وزير التعليم الأساسي/الابتدائي، ونائب وزير التعليم الثانوي
٩:٤٥ – ١٠:٤٥	زيارة إلى مركز شرطة بلدة سامي، وعقد اجتماع مع قائد الشرطة الوطنية لتيمور – ليشتي في مقاطعة مانوفاهي وضباط الشرطة في بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور – ليشتي وضباط الشرطة الوطنية لتيمور – ليشتي
١١:٠٠	المغادرة من بلدة سامي
١١:٣٠	العودة إلى بلدة ديلي
١٢:٠٠ – ١٤:٠٠	غداء عمل مع ممثلي قطاع العدل، بمن فيهم وزير العدل، ونائب وزير العدل، ومحامي الدفاع العام، والمدعي العام، ورئيس محكمة الاستئناف، ونائب أمين حقوق الإنسان والعدالة، ومفوض مكافحة الفساد، ورئيس مركز التدريب القانوني
١٤:١٥ – ١٥:١٥	اجتماع مع رئيس البرلمان الوطني، وبرفقته النائب الأول لرئيس البرلمان الوطني، وأمين البرلمان الوطني
١٥:٣٠ – ١٧:٠٠	اجتماع مع رئيس الوزراء، وبرفقته وزير الخارجية والتعاون، ووزير العدل، ووزير المالية، ووزير الصحة، ووزير التعليم، ووزير الدولة للدفاع، ووزير الدولة لشؤون تعزيز المساواة
١٧:١٥ – ١٨:٠٠	اجتماع مع وزير الدفاع، وقائد القوات المسلحة التيمورية بالنيابة، وبرفقته رئيس أركان القوات المسلحة للتحرير الوطني في تيمور – ليشتي
١٨:١٥ – ١٩:١٥	اجتماع مع الأمين العام للجبهة الثورية لتيمور – ليشتي المستقلة
١٩:٢٠ – ٢١:٠٠	حفل استقبال يقيمه وزير الخارجية والتعاون

الثلاثاء ٦ تشرين الثاني/نوفمبر

٦:٣٠	إجراءات المغادرة من فندق تيمور
٦:٤٥	الإفطار (برنامج مفتوح)
٧:٣٠	اجتماع مع أُسقف أسقفية ديلي
٨:٣٠ – ١٠:١٥	اجتماع مع الأحزاب السياسية
١٠:٣٠ – ١٢:١٥	اجتماع مع منظمات المجتمع المدني والجماعات النسائية
١٢:٣٠ – ١٣:٣٠	غداء عمل مع الإدارة العليا لبعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور-ليشتي لاستخلاص المعلومات يقيمه الممثل الخاص للأمين العام بالنيابة
١٣:٤٥	مؤتمر صحفي
١٤:٣٠	المغادرة إلى مطار ديلي